شؤون فلسطينية

تشرين الاول (اوكتوبر) ١٩٧٢

١٤

المطامع الاسرائيلية في الاراضي اللبنانية

خليل أبو رجيلي

اجمل الجنرال دافيد اليعازر ، رئيس الاركان الاسرائيلي ، أهداف الحملة الاسرائيلية على الجنوب اللبناني في يومي ١٦ و١٧ أيلول ١٩٧٢ بقوله « لقد حددنا لانفسنا مهمتين : تدمير قواعد المخربين ، وتصفية رجالهم الموجودين في المنطقة ، وقد تم تحقيق هاتين المهمتين في شكل كامل »(١). واذا كان هذا هو الهدف **المعلن** من الحملة ، فالى أي مدى يتطابق هو مع هدفها **الحقيقي** ؟ وهل حقا ان المهمتين اللتين حددهما اليعازر هما المهمتان **المباشرتان** للغزو الاسرائيلي الاخير ، وبالتالي لكل اعتداء سبقه ، ولكل اعتداء قادم متوقع ؟ في اليوم الاول من الحملة الاخيرة ، اي قبل ان يعلن اليعازر هدف الحملة ، أكد العميد أول احتياط يهوشفاط هركابي ان « القصف الجوي ضد المخربين ما هو الا اجراء مؤقت ، والشيء نفسه ينطبق على العمليات العسكرية المنفذة بواسطة المشاة والمدرعات »(٢). اذن فان العسكرية الاسرائيلية تدرك ان تحقيق مثل هذه الاهداف **المباشرة المعلنة** غير قابلة للانجاز عن طريق الاعمال العسكرية التي تقوم بها القوات الاسرائيلية في الجنوب اللبناني . ومن هنا فان هركابي نفسه في حديثه المشار اليه يضع تصورا آخر للحرب من « خلال جبهة واسعة جدا ، ومن خلال عمليات متعددة الاتجاهات ومتنوعة الاساليب » تهدف ، بقدر ما يتعلق الامر بموضوعنا ، الى « العمل على تحويل النزاع الى عبء على تلك الدول التي لم تتحمل اعباءه مما جعلها تمنع تأييدها لاستمراره ، وهدفنا سيكون **اجبار** هذه الدول على تقليص حجم تأييدها للحرب التي يقوم بها الفدائيون » . بعد هذا الخط الاستراتيجي العريض الذي يحدده هركابي تكشف وسائط الاعلام الاسرائيلي عن تفصيلاته فتكتب صحيفة « دافار » (٧٢/٩/١٧) ان « امام الحكومة اللبنانية الخيار بين طرد المخربين من اراضيها او الاستمرار في التفرج على اسرائيل وهي تقوم بذلك بنفسها »(٣). كما تكتب صحيفة « عل همشمار » في اليوم نفسه « ان المحافظة على الهدوء يتعلق بالحكومة اللبنانية وحدها وعليها ان تتخلص من أعمال المخربين »(٤). وهكذا ، تكشف هذه « الدعوة » للحكومة اللبنانية الهدف **الحقيقي والمباشر** للاعتداء الاسرائيلي على الجنوب اللبناني ، هي « دعوة » لان تتولى الحكومة اللبنانية نفسها المهمتين اللتين حددهما اليعازر هدفا للحملة بعد ان ادركت العسكرية الاسرائيلية عقم « القصف الجوي ضد المخربين والعمليات العسكرية المنفذة بواسطة المشاة والمدرعات » . وهذه « الدعوة » الاسرائيلية ليست حديثة ، ولا هي موجهة فقط للحكومة اللبنانية وانما شعب لبنان ، في قراه ومناطقه الجنوبية ، مقصود بها أيضا . فمنذ ان ابتدأت اسرائيل بتكرار اعتداءاتها على الارض اللبنانية ، كان كل اعتداء يحمل في طياته مثل هذه « الدعوة » التي كانت اسرائيل تؤكدها علانية في تصريحات قادتها او من خلال وسائطها الاعلامية . فعشية الاعتداء على بلدة حاصبيا وقرية دير العشائر في حزيران ١٩٧٢ حرص ابا أيبان ، وزير خارجية اسرائيل ، على « افهام » اللبنانيين في الجنوب الهدف من هذا الاعتداء بأنه « القضاء على المخربين والمتعاونين معهم فمتى **خرج المخربون من القرية وكف الاهالي عن التعاون معهم** تركهم جيش الدفاع الاسرائيلي

يعيشون في أمان »(٥) . والدعاوة الاسرائيلية توجه « الدعوة » الى اللبنانيين « للسخط على الفدائيين حرصا منها على استقرار الشعب اللبناني فيذيع راديو اسرائيل (٢٣/ ٧٢/٦) ان « وكالات الانباء تتحدث عن التوتر المتزايد في أوساط الشعب اللبناني تجاه منظمات التخريب ، فالسخط الذي ساد سكان قرى الحدود موجه الى المخربين والسلطات اللبنانية التي لا تتخذ الاجراءات اللازمة لوقف نشاطات المخربين التي لا تقتصر على القيام بعمليات ضد اسرائيل بل **تسيء ايضا الى الامن الداخلي في لبنان والى راحة واستقرار الشعب اللبناني** . فمنظمات التخريب تعتبر نفسها دولة داخل دولة **ولا تحترم الحقوق الاساسية للشعب اللبناني** » . هذا الحرص المزعوم على استقرار الشعب اللبناني ، يكشف الاهداف ويعريها : استعداء السلطة في لبنان على المقاومة ، خلق التناقض بين الشعب في لبنان والمقاومة ، وتصعيد هذين الهدفين الى مرحلة الصدام المسلح الذي يكون فيه طرفا الصدام خاسرين لا محالة . وازاء هذا الخسران الذي يحيق بالطرفين ، المقاومة ولبنان ، تستطيع اسرائيل من ثم ان تخطو خطوات اخرى في تحقيق أهدافها الحقيقية في لبنان والتي هي ، هذه المرة ، غير معلنة ، اعلانا صريحا . ونعني بذلك* :

تقويض الاقتصاد اللبناني

لا يزال الاقتصاد اللبناني يرتكز بصورة رئيسية على قطاع الخدمات الذي يشكل حاليا ٦٧ ٪ من الناتج الوطني بينما تساهم الصناعة بنسبة ١٧ ٪ والزراعة ١١ ٪ والبناء ٥ ٪ (٦) وتطور اقتصاد الخدمات هذا يتطلب استقرارا سياسيا حتى ينمو ويزدهر ، ففترات الاضطراب بالنسبة له هي فترات انكماش وتراجع بينما فترات الاستقرار هي فترات نمو كبير وازدهار .

ومن مقومات قطاع الخدمات في لبنان التجارة والسياحة وهذه الاخيرة تشكل دعامة قوية من دعائم الاقتصاد اللبناني وتبلغ نسبة مساهمتها في الناتج الوطني ١٥ ٪ وقد ارتفعت قيمة المقبوضات من السياحة من ٦٧٫٣ مليون ليرة لبنانية سنة ١٩٦٠ (٧) الى ٥٨٠ مليون ليرة لبنانية سنة ١٩٧١ وكان متوقعا ان تصل الى ٦٤٥ مليون ليرة لبنانية سنة ١٩٧٢ أي بمعدل زيادة قدره ١١ ٪ (٨) . لكن حالة عدم الاستقرار التي ولدتها الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان وموجة الانفجارات والاغتيالات السياسية التي تقف وراءها الاستخبارات الاسرائيلية قد أثرت على هذا القطاع تأثيرا مباشرا ولن يتوقع له هذه السنة نمو كبير كما كان منتظرا ودليل ذلك انخفاض عدد المصطافين العرب في المصايف اللبنانية هذه السنة(٩) والغاء الرحلات المقررة لبعض السياح الاوروبيين والامريكيين الى لبنان وبالتالي الغاء الحجوزات في فنادق بيروت والجبل التي تنتظر موسم الصيف حتى تعوض عن خسارتها في بقية فصول السنة .

ولا تكتفي اسرائيل بالاعتداءات على لبنان حتى تقوض اقتصاده بل تستغل وسائل اعلامها في الخارج ، ودالتها على بعض وسائل الاعلام في العالم الغربي ، لتشوش على لبنان وتمنع السياح من زيارته . وأنشأت لهذا الغرض مكتبا خاصا في اوروبا الغربية لقراءة الصحف اللبنانية يوميا وجمع المعلومات عن حوادث السير والسرقة والقتل وانباء غلاء المعيشة ومن ثم ترجمة هذه المعلومات الى عدة لغات اجنبية وتوزيعها على مكاتب ووكالات السفر في مختلف انحاء العالم تحت عنوان: لبنان كما يراه أهله... فتأملوه(١٠) .
هذا نموذج عن رغبة اسرائيل في تقويض اقتصاد لبنان لتركيعه حتى يرضخ لجميع شروطها فيقيد تحركات المقاومة الفلسطينية على اراضيه تمهيدا لتصفيتها معنويا

---

* أعدت هذه المقدمة من قبل هيئة التحرير حيث ان المقال كتب أصلا قبل شهرين من تاريخ النشر .

وجسديا لكن يقظة الشعب اللبناني حالت حتى الان دون الرضوخ للشروط الاسرائيلية المهينة للكرامة الوطنية .

الاهداف البعيدة

ان الهدف البعيد للاعتداءات الاسرائيلية على لبنان هو الاستيلاء على جنوبي لبنان وجزء من منطقة البقاع الواقع على السفح الشرقي لجبل الشيخ وذلك لعدة اسباب أهمها :

— وجود كميات وافرة من المياه (منابع الاردن ، نهر الليطاني ، نهر الزهراني وينابيع أخرى) تقدر بـ ٥٠٠ مليون متر مكعب في السنة تحتاج اليها اسرائيل لتحقيق مشاريع الاستيطان في جنوبي فلسطين .

— وجود اراض زراعية خصبة (سهل مرجعيون ، السهل الساحلي ...) تحتاج اليها اسرائيل لتوسيع الرقعة الزراعية لاراضيها .

— وجود أماكن أثرية غنية تمثل عدة حضارات تبغي اسرائيل الاستيلاء عليها لتنشيط السياحة الى اراضيها .

— أهمية هذه المناطق من الناحية العسكرية والاستراتيجية لامن الدولة الصهيونية .

وقضية مطامع اسرائيل هذه بالاستيلاء على بعض المناطق اللبنانية ، هي قضية طويلة ، يرتبط تاريخها مباشرة بتاريخ الحركة الصهيونية . وقد اتخذت هذه المطامع منذ ولادتها اتجاهين مختلفين ، سياسي واستيطاني . وسنعرض فيما يلي لخطة العمل التي اتبعها قادة الحركة الصهيونية في كل اتجاه كي يصلوا الى غايتهم .

الاتجاه السياسي

تؤكد جميع المقالات والبيانات والمذكرات الصادرة عن قادة الحركة الصهيونية في الفترة التي سبقت مباشرة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان والانتداب البريطـــاني على فلسطين وشرق الاردن ، تؤكد جميعها رغبة الحركة الصهيونية في الاستيلاء على جنوبي لبنان وجبل الشيخ وسفوحه الشرقية الواقعة في لبنان وذلك استنـــادا الى العوامل التاريخية والاقتصادية والجغرافية والاستراتيجية . وسارت مطالبة الصهاينة وفق الخطة التالية :

أ — بتاريخ ٥ أيار سنة ١٩١٧ احتجت الحركة الصهيونية في نشرة فلسطين ، الناطقة باسمها ، على معاهدة سايكس — بيكو السرية التي اتفقت بموجبها بريطانيا وفرنسا على تقسيم المشرق العربي فكتبت تقول :

« ما من اتفاق ينص على تقسيم ارض فلسطين « القديمة » يمكنه ان يحوز على موافقة اليهود أو أن ينسجم مع أمانيهم القومية » .

وشددت النشرة على ضرورة توفر العوامل التالية في الارض التي ستمنح لليهود :

— سهولة الدفاع

— مساحة كافية للتوسع الاقتصادي

— شمول جميع المناطق التي قد تشكل مصدرا للمتاعب في المستقبل(١١) .

ب — بعد حصول اليهود على وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ بدأت اللجنة الاستشارية لفلسطين ، (لجنة بريطانية تضم معظم الشخصيات الصهيونية) ، عملها لوضع مقترحات لحدود فلسطين في ٦ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ . وقدمت هذه اللجنة مقترحاتها استنادا الى العوامل التاريخية والاقتصادية والجغرافية وأصرت على ان تشمل الحدود الشمالية ، نهر الليطاني وجبل الشيخ(١٢) .

ج ــ في المذكرة الرسمية التي قدمتها الحركة الصهيونية الى مؤتمر السلام أصرت على شمول الحدود الشمالية على جنوبي لبنان وجبل الشيخ . تقول المذكرة :

ان حدود فلسطين سوف تتبع الخطوط العامة الموضوعة كما يلي : تبدأ من الشمال عند نقطة على البحر الابيض المتوسط بالقرب من صيدا وتتبع منابع المياه التي تنبع من سفوح سلسلة جبال لبنان حتى جسر القرعون ثم الى البير وتتبع الخط الفاصل بين حوض وادي القرن ووادي التيم ثم الى اتجاه جنوبي يتبع الخط الفاصل بين المنحدرات الغربية والشرقية لجبل الشيخ ...(١٣).

تعيد المذكرة الى الاذهان ما صرح به مرارا قادة الحركة الصهيونية في تلك الفترة وتوضح اصرارهم على شمول جنوبي لبنان وجبل الشيخ ضمن الحدود القومية للوطن اليهودي في فلسطين . وأعقبت المذكرة عدة ايضاحات من قادة الحركة الصهيونية تثبت جميعها اطماع الحركة بجنوبي لبنان وجبل الشيخ :

ــ في ٦ كانون الاول سنة ١٩١٩ حددت الحركة الصهيونية رغبتها في الاستيلاء على جنوبي لبنان وجبل الشيخ بقولها : « ان الحقيقة الاساسية فيما يتعلق بحدود فلسطين هي انه لا بد من ادخال المياه الضرورية للري والقوة الكهربائية ضمن هذه الحدود ، وذلك يشمل مجرى نهر الليطاني ومنابع مياه الاردن وثلوج جبل الشيخ »(١٤).

وارسل هيربرت صموئيل(١٥) رسالة الى احد اعضاء الوفد البريطاني في محادثات السلام في باريس يشرح فيها اهمية مستقبل فلسطين ويحدد عوامل النجاح لها فيقول : « ان نجاح مخطط مستقبل فلسطين بأسره يعتمد على مدى قدرة البلاد على استيعاب المهاجرين اليهود وهذا بدوره يعتمد على تطوير الصناعة والزراعة ، ويعتمد تحقيق ذلك على توفر المياه والقوة المائية ومن هنا كانت الحدود الشمالية المقترحة (من قبل مذكرة الحركة الصهيونية) حيوية للغاية »(١٦).

وفي اجتماع ضم القاضي برنديس واللورد بلفور واللورد برسي والقاضي فرانكفورتر ، صديق الرئيس الاميركي نلسون ، المعروف بميوله الصهيونية ، اتفق المجتمعون على ان تحقيق الوطن القومي لليهود لا يتم الا بتوفير مساحة كافية لاستيعاب المهاجرين ، وتأمين مصادر المياه الواقعة في شمال البلاد(١٧).

وفي اثناء انعقاد مؤتمر الصلح اتصل دافيد بن غوريون ووايزمن ، اول رئيس دولة لاسرائيل ، اللذان كانا في باريس لملاحقة مطالب الحركة الصهيونية ، بالبطريرك الماروني والذي كان بدوره في باريس للمطالبة بضم الجليل الاعلى ووادي النصارى الى دولة لبنان ، اتصلا به لاقناعه بالتخلي عن الجليل الاعلى وجنوبي لبنان لقاء وعد بمده بالمساعدات المالية والفنية كافة لتطوير لبنان الذي سيصبح دولة ذات اكثرية مسيحية فرفض البطريرك طلبهم وأصر على مطالبه(١٨). فهذه الحادثة تثبت وسائل الترغيب التي اعتمدتها الحركة الصهيونية لسلخ جزء من لبنان من سيطرة الانتداب الفرنسي وضمه لسلطة الانتداب البريطاني حتى يسهل عليها انشاء المستوطنات الصهيونية فيه والاستيلاء عليه عند قيام الدولة الصهيونية في الاراضي العربية المغتصبة .

الا ان فرنسا أصرت على ان تكون الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية الفاصلة بين النفوذ الفرنسي والبريطاني خطا يمتد من راس الناقورة على البحر الابيض المتوسط مرورا ببانياس حتى مدينة درعا السورية . وهكذا قطعت الطريق على مطامع الحركة الصهيونية في الاراضي اللبنانية والسورية معا . فأعلن قادة الحركة الصهيونية سخطهم على رضوخ الحكومة البريطانية الى المطالب الفرنسية ونددوا بهذا الاتفاق الذي أفقدهم نهر الاردن ونهر الليطاني وجبل الشيخ وسهل حوران .

لكن قادة الحركة لم ييأسوا من امكانية تغيير الحدود بطريقة سلمية فحاولوا خلال الحربين العالميتين اقامة جاليات يهودية في الاراضي اللبنانية والسورية ، الا ان محاولتهم لاقت معارضة شديدة من السلطات الفرنسية التي رفضت رفضا باتا السماح للجاليات اليهودية بالاستيطان في الاماكن المحيطة بالحدود الفلسطينية تخوفا من المطامع التوسعية الصهيونية(١٩) .

رغم هذه النكسات لم تتخل اسرائيل عن محاولاتها للاستيلاء على منابع المياه ، فقد حاولت قبيل قيام دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨ شراء الاراضي المحيطة بمنابع الاردن ونهر الليطاني وذلك عن طريق سماسرة ماهرين الا ان محاولتها هذه باءت بالفشل(٢٠)، وفي سنة ١٩٤٨ احتلت اسرائيل جزءا من قضاء مرجعيون وبنت جبيل واصبحت على مشارف الليطاني لكنها تراجعت عنها بعد ان قامت الحكومة الفرنسية بالضغط عليها . وفي اتفاق الهدنة المعقود سنة ١٩٤٩ بين لبنان واسرائيل احتفظت اسرائيل بأجود الاراضي الزراعية التابعة للعديد من القرى الواقعة على الحدود اللبنانية الاسرائيلية منها اراضي قرى يارون ورميش وعيترون وبليدا وحولا والعديسه وكفركلا وميس الجبل ...

ومنذ ذلك الحين لا ينفك المسؤولون الاسرائيليون عن كشف نواياهم التوسعية بالاستيلاء على جزء من أراضي لبنان . ففي مطلع ايار سنة ١٩٥١ يصرح ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل الان بما يلي : « لسنا من المهتمين بالنيل او بالفرات ولكننا نولي الاردن ومنابعه كل اهتمام »(٢١) وهذا يعني الاستيلاء على قضاء حاصبيا وراشيا ومرجعيون وجزء من البقاع الغربي . وفي مطلع سنة ١٩٥٥ نشرت مجلة ميدل ايسترن افيرز الاميركية الصهيونية مقالا جاء فيه : « كان من الواضح للاسرائيليين ان احلام تطوير النقب لا يمكن ان تتحقق بدون مياه الليطاني »(٢٢) . وفي ٧ تموز سنة ١٩٦٧ بعد حرب الخامس من حزيران مباشرة صرح ليفي اشكول ، رئيس الوزراء آنذاك ، لمندوب جريدة الموند الفرنسية معلنا نواياه بالاستيلاء على مياه لبنان فيقول : « لا يمكننا ونحن بأمس الحاجة الى المياه ان نرى مياه نهر الليطاني تذهب هدرا الى البحر ، لقد اصبحت القنوات جاهزة في اسرائيل لاستقبال هذه المياه واستعمالها »(٢٣) . ويجيب بن غوريون رئيس وزراء اسرائيل الاسبق على رسالة الجنرال ديغول الذي بعث يسأله عن نوايا اسرائيل بالنسبة للبنان فيقول : « ان امنيتي في المستقبل جعل الليطاني حدود اسرائيل الشمالية » . واثر حرب الخامس من حزيران يصرح وزير الدفاع موشي دايان : « ان حدود اسرائيل اصبحت طبيعية على جميع الجبهات باستثناء لبنان » . ويضيف في تصريح آخر امام اتحاد شباب الكيبوتز في هضبة الجولان السورية المحتلة فيقول : « ان الضفة الشرقية للاردن ولبنان وسوريا ستكون الفريسة التالية لاسرائيل » .

تصريحات المسؤولين الاسرائيليين في هذا الصدد عديدة وكلها تثبت نوايا اسرائيل بالاستيلاء على جنوبي لبنان لتأمين كميات المياه التي تحتاج اليها لتحقيق سياسة الاستيطان في النقب واستيعاب موجات الهجرة التي ترد اليها في السبعينات . وستشتد أزمة المياه في اسرائيل ابتداء من سنة ١٩٧٥ لان الطلب على المياه سيزيد على الكميات المتوفرة في البلاد(٢٤) . فلا بد اذن لاسرائيل ان تحسم الموقف قبل ذلك التاريخ . وتشير تطورات الاحداث على الجبهة اللبنانية بعد حرب الخامس من حزيران الى رغبة اسرائيل الملحة في الاستيلاء على جنوبي لبنان . لانها منذ ذلك التاريخ قامت باحتلال مزارع شبعا وشردت نحو ٥٠٠ شخص وأقفلت ابواب الرزق امام اهالي شبعا كما احتلت مشارف جبل الشيخ المطلة على شبعا ، ومشارف كفرشوبا وانشأت مراكز مراقبة لها في الاراضي اللبنانية على طول الحدود وشقت اليها الطرقات .

لكن المسؤولين الاسرائيليين لا يفصحون عن كل الاسباب التي تدفعهم الى احتلال الاراضي اللبنانية فبالاضافة الى المياه التي تحتاج اليها اسرائيل هناك أهداف اخرى تدفع

باسرائيل الى الاسراع بالاستيلاء على الاراضي اللبنانية منها :

ــ الاستيلاء على الاراضي الزراعية الخصبة لا سيما السهل الساحلي حيث تزدهر بساتين الحمضيات التي تشتهيها اسرائيل لتقضي من جهة على دعامة قوية من دعائم الزراعة وتزيل من جهة اخرى منافسا قويا لها في اسواق أوروبا الشرقية والاسواق العربية ايضا حيث تطمع اسرائيل بتسريب حمضياتها اليها عن طريق سياسة « الجسور المفتوحة » بينها وبين الاردن وذلك تحت ستار « منتجات الاراضي العربية المحتلة »(٢٥).

ــ التمركز في الجنوب لاهميته العسكرية والاستراتيجية لحماية أمن الدولة الاسرائيلية كي تمنع المقاومة والجيوش العربية من التمركز فيه وتهديدها تهديدا مباشرا .

ــ تفتيت كيان لبنان تمهيدا لانشاء اول دولة من سلسلة الدول الطائفية التي فضحها كتاب « خنجر اسرائيل » حين نشر مضمون الوثيقة السرية التي كانت تنوي اسرائيل تحقيقه في المشرق العربي بالتعاون مع حلف بغداد سابقا كي تخلق حولها حزام أمن مركبا من دويلات طائفية صغيرة تدور في فلكها . يشكل هذا الهدف اخطر تحد تقوم بتنفيذه أسرائيل لضرب أماني الشعوب العربية في تحقيق الوحدة وذلك عن طريق اثارة النعرات الطائفية لدى الاقليات حتى تسلخها عن وحدة المصير مع الشعوب العربية . وقد يتجاوب معها بعض غلاة الطائفية الانعزاليين الذين يطمحون منذ زمن الى انشاء مثل هذه الدويلات .

٢ ــ الاتجاه الاستيطاني

هذا الاتجاه ملازم للاتجاه السياسي ويرمي الى انشاء مستوطنات صهيونية في الاراضي التي يطمع قادة الحركة الصهيونية بالاستيلاء عليها لفرض سياسة الامر الواقع ، وتجلت هذه السياسة بالاحداث التالية :

أ ــ أقام المستوطنون الصهيونيون بين سنتي ١٨٨٢ و١٨٩٦ خمس مستوطنات في الجليل الاعلى المتاخم للحدود اللبنانية قرب حوض نهر الحاصباني والليطاني . بلغت مساحة هذه المستوطنات في عام ١٩١٥ ٨٤٥٣٠ دونما(٢٦) منها ما يقارب الثلث كان واقعا ضمن الاراضي اللبنانية في سهل مرجعيون وخراج قرية دير ميماس اللبنانية المشرفة على حوض الليطاني قرب قلعة الشقيف .

ب ــ اشترى السماسرة اليهود بين سنتي ١٩١٦ و١٩٢١ القرى اللبنانية التالية : صلحا ، هونين ، طبريخا ، الصالحة ، واستطاعت المنظمات الصهيونية بما لديها من نفوذ ان تضم هذه القرى الى فلسطين بعد تعديل للحدود جرى بين بريطانيا وفرنسا في سنة ١٩٢٣ . وقد شمل هذا التعديل طول الحدود اللبنانية وتم بموجبه سلخ بعض الاراضي الزراعية الخصبة التي كانت تابعة للبنان(٢٧).

ج ــ نجح اليهود بين الحربين العالميتين في ان يبتاعوا قرية المنارة التي تقع على مرتفع يشرف على الجزء الجنوبي من جبل عامل والتي كان يملكها اقطاعي لبناني ، وامتياز تجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات المجاورة لها والذي كان يملكه اثنان من تجار بيروت حصلا عليه في حزيران سنة ١٩١٤ من الدولة العثمانية وقبضا ثمنه ١٩٢٠٠٠ ليرة فلسطينية من شركة ترقية الاراضي في فلسطين(٢٨)، وهي شركة يهودية لعبت دورا بارزا في الاستيلاء على الاراضي العربية في فلسطين التي كان يملكها اقطاعيون كبار وذلك باغرائهم بمبالغ ضخمة من المال . وكان الغرض من شراء قرية المنارة وامتياز الحولة السيطرة على حوض الاردن والليطاني معا .

د ــ عام ١٩٤١ تقدمت احدى الشركات الصهيونية بطلب الى الحكومة اللبنانية لاعطائها امتيازا لاستغلال مياه لبنان وتزويد القرى اللبنانية بالماء والكهرباء(٢٩) على غرار

الامتيازات التي حصلت عليها بعض الشركات الصهيونية من الحكومة البريطانية المنتدبة على فلسطين . الا ان الحكومة اللبنانية تنبهت الى نوايا الصهيونيين ورفضت اعطاء الامتياز حفاظا على الثروة المائية اللبنانية .

لكن الحركة الصهيونية لم تيأس من فشلها في الحصول على امتيازات لاستغلال مياه لبنان وقد مارست ضغوطا غير مباشرة منذ ذلك الحين على الحكومة اللبنانية لمنعها من تنفيذ مشاريع الري المقررة في حوض الحاصباني والليطاني . ويلمس هذه الحقائق كل من رافق قضايا الري في الجنوب ويدرك مدى الضغوط التي مارسها البنك الدولي ولا يزال لعرقلة تنفيذ مشاريع الري في الجنوب من الليطاني والحاصباني وذلك عن طريق المماطلة بطلب دروس جانبية عن المشروع قبل المباشرة به . ومنذ ذلك التاريخ اشبع المشروع درسا وما يزال البنك الدولي متمنعا عن اعطاء القروض لتمويل تنفيذ اشغال الري لكنه كان سخيا باعطاء القروض لتمويل محطات توليد الكهرباء من الليطاني . ما هي الغاية اذن من تأخير ري الجنوب من الليطاني لولا الضغوط الاسرائيلية لمنع لبنان من الاستفادة من مياه هذا النهر كي تستولي عليه وتجر مياهه الى النقب ؟

تدل هذه الاحداث وغيرها من الاحداث المشابهة التي جرت قبيل انشاء دولة اسرائيل على مطامع الحركة الصهيونية الجدية بالاستيلاء على الاراضي اللبنانية بواسطة فرض سياسة الامر الواقع التي لا يزال يتبعها المسؤولون الاسرائيليون في الاراضي العربية التي احتلوها في حرب الخامس من حزيران عن طريق انشاء المستوطنات الصهيونية فيهـا .

خاتمة

من الواجب اذن ان يدرك اللبنانيون جميعا ان الاطماع الاسرائيلية بالاستيلاء على جنوبي لبنان والجزء الجنوبي الشرقي من البقاع ليست وهما بل حقيقة واقعة تأتي في طليعة اهتماماتها في المستقبل القريب كما صرح بذلك وزير الدفاع الاسرائيلي موشي دايان ، امام اتحاد شباب الكيبوتز في هضبة الجولان المحتلة : « ... سيكون لبنان الفريسة التالية لاسرائيل » . ومن المهازل ان اسرائيل تجهر بنيتها هذه امام الملأ دون خوف او حياء بينما لا تزال فئة من الشعب اللبناني ، أعماها التعصب ، تصر بأن اسرائيل لا تطمع بأي شبر من الاراضي اللبنانية ولا تريد للبنان الا الخير والازدهار الاقتصادي شرط ان يطرد الفدائيون من اراضيه . وتصر هذه الفئة ايضا على الاعتقاد بأن الخطر الحقيقي الذي يهدد كيان لبنان واستقراره كامن في الدول العربية « **ذات الانظمة التقدمية** » وفي الفدائيين الفلسطينيين الذين جلبوا الويل والدمار الى لبنان منذ ان وطئت اقدامهم اراضيه . لقد وقعت هذه الفئة في فخاخ الدعاية الصهيونية لكن قد آن لهذه الفئة ان تفيق من غفلتها على صدى تصريحات المسؤولين الاسرائيليين بالاستيلاء على جنوبي لبنان . آن لها ان تعي ان الخطر الحقيقي والوحيد على لبنان هو التهديد الاسرائيلي لانها تطمع بأرضنا ومياهنا وخيراتنا ، وان الدول العربيـة والفدائيين هم حلفاؤنـا الطبيعيون لاننا مرتبطون معهم بوحدة الحياة والمصير وتقضي الظروف التي نعيشها بأن نتعاون معا لردع العدو المشترك قبل ان يشردنا من ارضنا ونصبح لاجئين في الخيام .

---

١ — حديث الى الاذاعة الاسرائيلية يـــوم ٧٢/٩/١٧ ، نشرة **رصد اذاعة اسرائيـــل** الصادرة عن مركز الابحاث ، العدد ٤٢ .

٢ — **المصدر نفسه** .

٣ — **المصدر نفسه** .

٤ — **المصدر نفسه** .

٥ — تصريح نقلته الاذاعة الاسرائيليـــة في ٧٢/٦/٢٧ .

٦ — Henri Durane, *Options pour une polotique de développement au Liban*, 1971, p. 4.

٧ — **ميزان المدفوعات اللبناني ١٩٦٠–١٩٦٩** ،

منشورات مديرية الاحصاء المركـزي في وزارة التصميم العام ١٩٧١ ، ص ٨٦ .

٨ — *Le Commerce du Levant,* Edition Mensuelle,, Juillet 1972.

٩ — جريدة **النهار** عدد ٧/٨ و١٥/٧/١٩٧٢ .

١٠ — جريدة **الجريدة** في ٢٤/٦/١٩٧٢ .

١١ — مجلة **فلسطين** ، الجزء الاول ، العدد ١٥، ٥ ايار ١٩١٧ .

١٢ — فريسكو سر رعنان ، **حدود وطن** ، لندن ١٩٥٥ ، ص ١٠١ .

١٣ — **المصدر نفسه** ، ص ١٠٥ .

١٤ — **فلسطين** ، الجزء السادس ، عدد ١٧ .

١٥ — هيربرت صموئيل ، أحد أقطاب السياسة البريطانيين ، يهودي صهيوني عين اول مندوب سام بريطاني على فلسطين .

١٦ — **وثائق الحكومة البريطانية عام ١٩١٩** ، الجزء الرابع عدد ١٩٧ ، المادة الثالثة ، ص ٢٨٥ .

١٧ — **المصدر نفسه** ، ص ١٢٧٦ .

١٨ — ذكر الحادثة النائب ريمون اده في بيانـه سنة ١٩٦٨ ، وقال انه اطلع عليها في وثائق البطريركية المارونية في بكركي .

١٩ — رعنان ، **المصدر السابق** ، ص ١٣٩ .

٢٠ — جريدة **النهار** ، ١٣ ايلول ١٩٤٥ .

٢١ — **جيروزاليم بوست** ، ٢ ايار ١٩٥١ .

٢٢ — **ميدل ايسترن افيرز** ، المجلد السادس ، العدد الاول ، كانون الثاني ١٩٥٥ .

٢٣ — **الموند** ، ٧ تمز ١٩٦٧ .

٢٤ — *Quaterly Economic Reviews,* Israel 1969, No. 1 , p. 13.

٢٥ — لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع راجع الدراسة التي صدرت لنا عن مركز الابحاث الفلسطينية في سلسلة دراسات فلسطينية عن الحمضيات في الاراضي المحتلة .

٢٦ — Dr. A. Rupin, *Syrien Als Wirschafsgebiet,* traduit en Français par Georges Shaïb, Beyrouth, p. 108.

٢٧ — عبدالله عاصي ، **صراعنـا مع اسرائيل** ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٩٤ .

٢٨ — سعيد حماده ، **النظام الاقتصـادي في فلسطين** ، جامعة بيروت الامريكية ، بيروت ١٩٣٩ ، ص ١٤٥ .

٢٩ — عبدالله عاصي ، **المصدر السابق**، ص ٩٧.

أصدر مركز الابحاث لخليل ابو رجيلي الكتب الثلاثة التالية باللغة العربية

— **الزراعـة اليهودية في فلسـطين المحتلة .**

— **الثروة الحيوانيـة في فلسطين المحتلة .**

— **الحمضيات في فلسطين المحتلة .**

سعر كل كتاب ليرتان لبنانيتان (تضاف اليها أجور البريد :

٥٠ ق.ل. في العالم العربي ، ١٠٠ ق.ل. في اوروبه ، ٢٥٠ ق.ل. في سائر الدول).

ترسل الطلبات الى : مركز الابحاث ، ص.ب ١٦٩١ ، بيروت .